

ملتقى الحوار الليبي يتلقى دعوة للاجتماع في تونس

تونس - كشفت مصادر ليبية أن اللجنة القانونية التابعة لملتقى الحوار السياسي الليبي تلقت دعوة لعقد اجتماع لها في تونس بداية الأسبوع القادم، لبحث القاعدة الدستورية التي على أساسها يُفترض أن يجري الاستحقاق الانتخابي المزمع إجراؤه في 24 ديسمبر المقبل.

وأفاد عضو اللجنة القانونية بملتقى الحوار السياسي عبد القادر حويلى بتلقيهم دعوة للسفر الثلاثاء القادم إلى تونس لوضع الإطار النهائي للقاعدة الدستورية لإجراء الانتخابات في ديسمبر القادم.

وقال حويلى في تصريح لوسائل إعلام محلية "إن الإطار النهائي سيعرض على ملتقى الحوار السياسي الليبي وأن مباحثاتهم متواصلة حتى الجمعة".

ونوه إلى أن منتدى الحوار سيناقش 7 مقترحات متعلقة بوضع قاعدة دستورية للانتخابات القادمة التي وضعت في قالب مقترح واحد وأنهم بصدد صياغتها صياغة نهائية، إلى جانب مقترح للعودة للدستور الملكي سيعرض وحده.

وأشارت القاعدة الدستورية جلا واسعا في ليبيا، حيث أصبحت محور السجال السياسي الذي يُسيطر حاليا على المشهد الليبي بعناوينه المتعددة التي تداخلت فيها الأولويات، وسط اتهامات مُتبادلة جعلت موعد الاستحقاق الانتخابي المُرتقب يتأرجح بين الإبقاء عليه والتأجيل.

وفيما يحاول الإخوان وضع عقبات قانونية لتعطيل الانتخابات خدمة لأجنداتهم، يؤكد المشير خليفة حفر على إجراء الانتخابات في موعدها في رسالة أمل إلى الليبيين بالقدره على إنجاز المرحلة الانتقالية والتصدي للمناورات المستمرة لإخوان.

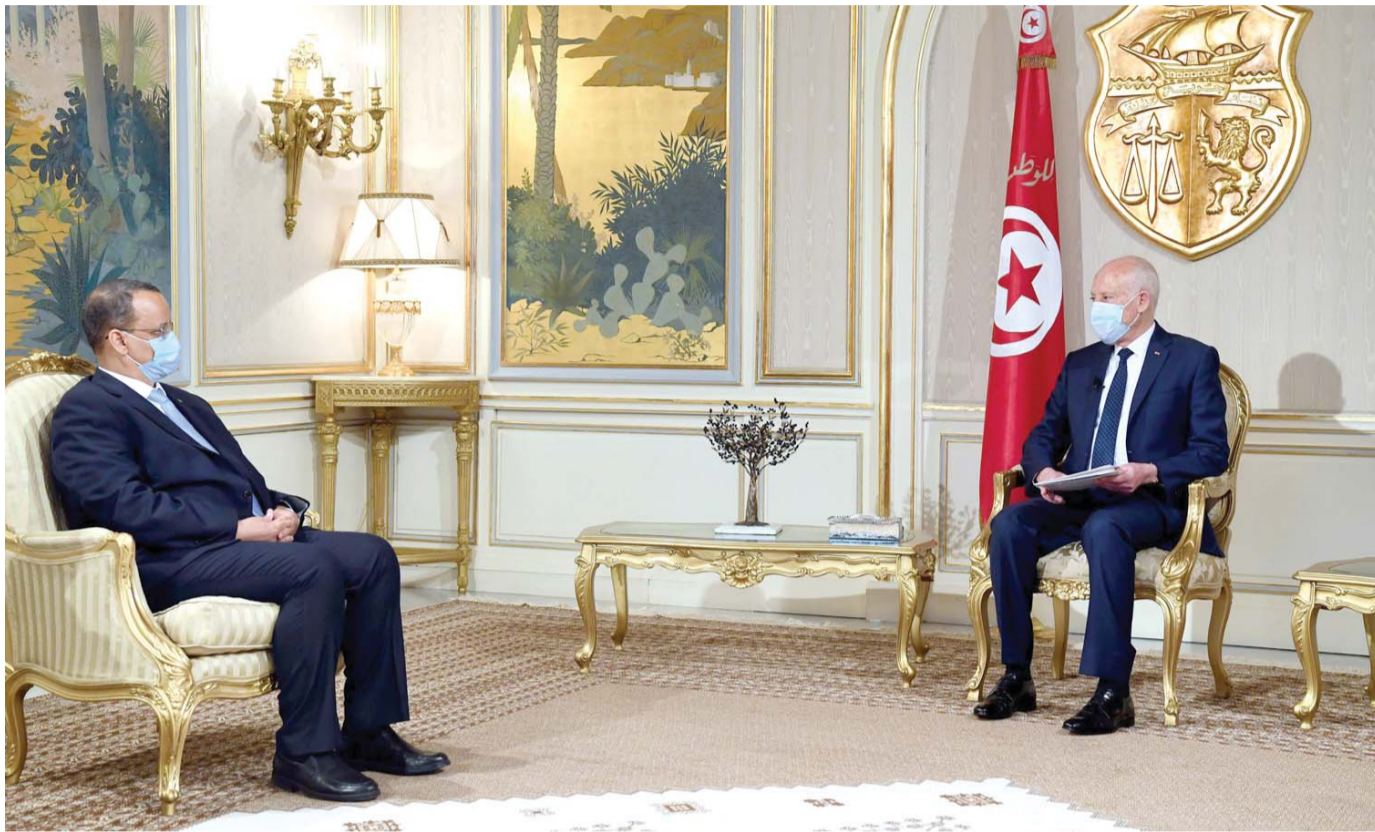
وسبق أن أكد حويلى أنهم أكملوا 90 في المئة من القواعد الدستورية التي ستقام عليها الانتخابات، في انتظار اعتمادها رسميا من البعثة الأممية.

وأقر بأن الخلاف يتمحور فقط حول انتخاب الرئيس، حيث هناك من يدافع عن انتخاب رئيس دون دستور، وهو بحسب قوله "كوضع دكتاتور جديد" وآخرون يرون أنه يجب انتخاب الرئيس مباشرة حتى يشعر الشعب أنه اختار سلطته بالفعل.

وأضاف حويلى في تصريحات لوكالة "نونا" الإيطالية أن القاعدة الدستورية التي سيعتمدها ملتقى الحوار الليبي يفترض أن تبقى احتياطية في حال لم يصوت مجلس النواب على القاعدة الدستورية في اجتماعاتهم بالغرقة. وأشار إلى أن أعضاء المجلس الأعلى للدولة يفضلون أن تكون الانتخابات مستندة إلى دستور وليس قاعدة دستورية.

حراك دبلوماسي وسياسي مغاربي وعربي مُثير للتساؤلات

رسائل خطية من رئيسي الجزائر وموريتانيا إلى قيس سعيد



علاقات دبلوماسية متينة

ورأت أوساط سياسية في موقف المنفي أنه إشارة تقاطع مع ما يتردد داخل الصالونات السياسية في تونس، لجهة التأكيد على وجود اتصالات وتواصل مع عناصرها بعد لتهبة مناح مغاربي يُبعد أجواء التوتر التي بدأت تتصاعد، لاسيما في هذه المرحلة الجديدة.

وتتسم هذه المرحلة بارتفاع وتيرة البحث عن توازنات جديدة لتجاوز الملفات العالقة بين دول المغرب العربي التي تُحاول بعض الأطراف الإقليمية الفتح في نراها بعناوين مُرببة عكست جزءا منها تصريحات رئيس حركة النهضة الإسلامية في تونس راشد الغنوشي التي دعا فيها إلى تشكيل مغرب عربي ثلاثي لا يضم المغرب وموريتانيا.

وأثارت تلك التصريحات التي دفع فيها الغنوشي إلى تشكيل تكتل مغاربي يضم تونس والجزائر وليبيا فقط غضب كافة القوى السياسية في المغرب وكذلك في موريتانيا باعتبارها خطوة تستبطن ضرب اتحاد المغرب العربي الذي يبقى خيارا إستراتيجيا لدول المنطقة رغم تعطل مسيرته منذ العام 1994.

التي تُحاول الدفع بدور تونسي مُرتقب لتهبة مناح جديد في المنطقة المغاربية لإعادة إحياء وتفعيل اتحاد المغرب العربي، خاصة وأن هذه المسألة تم تناولها في لقاء رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي مع وزير الخارجية الموريتاني.

وكان لافتا خلال هذا اللقاء الذي عقد السبت في العاصمة الليبية طرابلس بحضور وزيرة الخارجية الليبية لجلاء المنقوش، أن محمد المنفي أكد على أهمية تفعيل اتحاد المغرب العربي ودعم مؤسساته، وأن ليبيا ستسعى خلال هذه الفترة لتفعيل الإتحاد بالتعاون مع الدول الأخرى بصفتها الرئيس الحالي للاتحاد المغربي.

وذكر المكتب الإعلامي لوزارة الخارجية الليبية في بيان وزعه في أعقاب هذا اللقاء أن المنفي الذي تسلم رسالة خطية من الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني أكد أن ليبيا ستبذل ما في وسعها لتفعيل الإتحاد المغربي، وأنها ستوجه قريبا دعوة لبدء إنعقاد اجتماعات اتحاد دول المغرب العربي.

صامت، رغم أن مصادر قريبة من وزارة الخارجية التونسية أكدت لـ "العرب" أن ملف الصحراء المغربية كان على طاولة محادثات وزير الخارجية التونسي مع نظيره الجزائري والموريتاني. وقالت إن التطرق لهذا الملف لم "يخرج عن دائرة البحث عن تفاهات من شأنها تخفيف التصعيد في المنطقة المغاربية"، وذلك في الوقت الذي ذهب فيه البعض إلى الحديث عن مشروع وساطة في هذا الإطار قد تقوم بها تونس بين الجزائر والمغرب من جهة، وبين موريتانيا والمغرب من جهة أخرى. وفي مسعى للتأكد من صحة

هذا الحديث اتصلت "العرب" هاتفيا بالمحلق بالدائرة الدبلوماسية بالديوان الرئاسي التونسي وليد الحجام الذي نفى بشكل قاطع وجود وساطة تونسية بين الجزائر والمغرب، مؤكدا أن هذا "الموضوع غير مطروح، ولم يُطرح أبدا خلال اللقاءات التي أجراها الرئيس قيس سعيد مع وزير الخارجية الجزائري وموريتانيا".

ومع ذلك تردد مثل هذا الحديث بقوة داخل كواليس الصالونات السياسية

عُقدت بتونس في مارس 2019، وبحث السبل الكفيلة بتفعيل المؤسسات العربية وأجهزتها، باعتباره رئيس القمة العربية.

ولم يُبدد هذا البيان وكذلك البيانات الصادرة عن الرئاسة ووزارة الخارجية التونسيين في أعقاب اللقاءات مع وزير الخارجية الجزائر والمغرب هذا الغموض الذي تزايد، الأمر الذي جعل تلك الاستنتاجات تقوم في جزء كبير منها على افتراضات تبدو مُرتبطة بطبيعة المناخ العام الراهن في المنطقة المغاربية الذي يتسم بنوع من التوتر الصامت.

واكتفت تلك البيانات بالإشارة إلى أن اجتماعي الرئيس قيس سعيد مع وزير الخارجية الجزائر وموريتانيا تم خلالها التطرق إلى علاقات الشراكة والتعاون الثنائية بين تونس والجزائر وتوحيها بما يحقق التطلعات والأهداف المشتركة للدول الثلاث.

لكنها خلت من أي إشارة إلى اتحاد المغرب العربي أو إلى المناخ الحالي في المنطقة الذي يتسم بتوتر

شهدت تونس في الأونة الأخيرة حراكا دبلوماسيا وسياسيا لافتا، حيث أضحت وجهة رئيسية لأقطار مغاربية وعربية حملت معها رسائل غامضة حسب مراقبين، وقد ترتبط بطبيعة المناخ العام الحالي في المنطقة المغاربية الذي يتسم بنوع من التوتر الصامت.

الجمعي قاسمي

تونس - أثارت المستجدات الجارية والتي حولت تونس إلى وجهة محورية دبلوماسية وسياسيا للجزائر وموريتانيا وكذلك لجامعة الدول العربية تساؤلات المراقبين، وسط تكهنات تصاعدت في عدة اتجاهات رسمت خطوطها جملة من الاستنتاجات المتباينة.

وبدأت هذه المستجدات بتلقي الرئيس التونسي قيس سعيد رسالة خطية من نظيره الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني سلمها له وزير الخارجية الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد الذي زار تونس كمبعوث خاص للرئيس الموريتاني لعدة ساعات. وأعطى توقيت هذه الزيارة التي جاءت بعد أقل من 24 ساعة من زيارة مُماثلة قام بها وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم إلى تونس نقل خلالها هو الآخر رسالة شفوية للرئيس قيس سعيد من نظيره الجزائري عبد المجيد تبون بعدا إضافيا لتساؤلات المراقبين واستنتاجاتهم.

وتفرعت تلك التساؤلات لتشمل أخرى، لاسيما وأن هذا الحراك الدبلوماسي والسياسي ترافق مع غموض حول أسبابه، وعمقه الإعلان عن زيارة مُماثلة للأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط إلى تونس التي وصلها الأحد، أي بعد يومين من زيارتي وزير الخارجية الجزائر وموريتانيا.



وليد الحجام
لا وجود لوساطة
تونسية بين الجزائر
والمغرب

وقالت وزارة الخارجية التونسية إن زيارة أبو الغيط إلى تونس التي ستستغرق يومين سيُطلع خلالها الرئيس قيس سعيد على مسيرة العمل العربي المشترك منذ القمة الأخيرة التي

الأحزاب التقليدية لمنطقة القبائل تغيب عن الانتخابات النيابية في الجزائر

مقاطعة جبهة القوى الاشتراكية تؤزم شرعية البرلمان القادم

وأكد مصدر محلي مسؤول، رفض الكشف عن هويته، لـ "العرب" بأن "نسبة الواحد في المئة تمثل أعوان الأسلاك الرسمية والمؤسسات الحكومية، وأن السكان لم يشاركوا البتة في الاستحقاقين المذكورين".

وفي ظل تعزيز موقف جبهة القوى الاشتراكية لخييار التأجيل والذهاب إلى حل سياسي يمهّد لانتخابات تكون محل إجماع بين جميع القوى السياسية تراهن أطراف في السلطة وفي المحيط المالي لها على اللوائح المستقلة أو بعض الأحزاب الأخرى، من أجل كسر هاجس المقاطعة الشاملة وتسجيل معادلة "صفر مشاركة".

وبالموازاة مع تصاعد الاحتجاجات السياسية الشعبية خلال الأسابيع الأخيرة وتوسعا يومي الثلاثاء والسبت الماضيين، بعدما كانت تقتصر على يوم الجمعة فقط، تتصاعد احتمالات تكرار سيناريو الاستحقاقات السابقة التي تعاني من أزمة شرعية بسبب المشاركة الشعبية المحدودة فيها، حيث لم ينتخب الرئيس تبون إلا حوالي أربعة ملايين من جملة 23 مليون جزائري مدونين في اللوائح الانتخابية، كما لم تتجاوز نسبة التوفر الماضي، حيث لم تتجاوز الواحد في المئة.

وتخبط فيها البلاد منذ شهر فبراير من العام 2019.

وحذر ناشطون سياسيون من إمكانية ذهاب السلطة إلى أي استحقاق انتخابي في ظل معارضة شاملة له من طرف منطقة القبائل، قياسا بما تمثله المنطقة من بعد استراتيجي ووقوعها تحت مناورات توصف بـ "الخطرة"، لأن غيابها عن أي استحقاق انتخابي أو أي مؤسسة منتخبة يعزز مطلب الانفصال الذي ترفعه "حركة استقلال القبائل" (ماك).

جبهة القوى الاشتراكية تطالب بوصول الفاعلين السياسيين إلى وسائل الإعلام بشكل عادل وفتح حوار وطني شامل

وكانت المنطقة قد سجلت أقل نسبة مشاركة في الانتخابات الرئاسية التي تم تنظيمها في ديسمبر 2019، وفي الاستفتاء الشعبي الذي تم في الفاتح من نوفمبر الماضي، حيث لم تتجاوز الواحد في المئة.

وأضاف "يتطلب الحزب باتخاذ تدابير تسمح للشعب الجزائري بالممارسة الحرة لحقه في تقرير المصير، لاسيما احترام الحريات الأساسية ووصول جميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين إلى وسائل الإعلام بشكل عادل، وفتح حوار وطني شامل".

وكان الرئيس عبد المجيد تبون قد قرر حل البرلمان السابق في شهر فبراير الماضي كخطوة من السلطة لإرساء قواعد التغيير ودفع المسار السياسي في البلاد، غير أن طرحه لم يحقق الإجماع لدى الطبقة السياسية، حيث تجددت احتجاجات الحراك الشعبي واستمرت المقاربة الأمنية في التعاطي مع غضب الشارع، فضلا عن إعلان عدد من الأحزاب عن عدم مشاركتها في الاستحقاق الانتخابي.

وكانت قوى تكتل البديل الديمقراطي المعارض قد أعلنت تباعا عن مقاطعتها للاستحقاق النيابي قبل أن تصدر جبهة القوى الاشتراكية موقفها المفاجئ وتضع الاستحقاق الانتخابي برمته في الميزان، بشكل يعزز فرضية يتم تداولها على نطاق ضيق حول تأجيل الموعد الانتخابي المرتقب والدخول في حوار شامل للخروج من الأزمة الخائفة التي

الانتخابات لا تشكل حلا للأزمة متعددة الأبعاد التي تعيشها البلاد، ولذلك لا يمكن لجبهة القوى الاشتراكية المشاركة في ال12 من يونيو غير متوفرة، وأن

وذكر بيان الحزب بأن "جبهة القوى الاشتراكية تجدد التأكيد على أن شروط إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة في ال12 من يونيو غير متوفرة، وأن



غياب ينذر بأزمة برلمانية مبكرة

صابر بليدي

الجزائر - توسعت دائرة المقاطعين للانتخابات التشريعية المبكرة في الجزائر لتضم أقدام أحزاب المعارضة في البلاد، بعد إعلان جبهة القوى الاشتراكية عن عدم مشاركتها في الاستحقاق النيابي المقرر في ال12 من يونيو القادم، الأمر الذي يزيد من نقل خيار المقاطعة ويضع مسار السلطة أمام تحدٍ سياسي معقد.

وستكون منطقة القبائل لأول مرة في تاريخ الاستحقاقات الانتخابية في الجزائر غائبة عن السباق النيابي وعن البرلمان المقبل، بعدما قررت أحزابها التقليدية مقاطعة الانتخابات التشريعية، وعلى رأسها جبهة القوى الاشتراكية، وقبلها التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

وبقرار المقاطعة المُعلن عنه من طرف قيادة الحزب المذكور تكون الانتخابات التشريعية قد فقدت حلقة مهمة ووضعت شرعية البرلمان القادم في أزمة مبكرة، على اعتبار أن منطقة حساسة من البلاد ستكون غائبة في المجلس الذي سيتم انتخابه، كما سيضع الوحدة الوطنية أمام تحدٍ حقيقي في ظل مساعي التيار الانفصالي لفصل المنطقة عن عموم البلاد.